نقود وبنوك

L40W-C1959

TOSHIBA [Company address]

الوحدة 1 نشأة وتطور النقود

- النقود إذا احسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحرية التي تحقق الرفاهية الاقتصادية).
- النقود إذا لم يحسن استخدامها لها الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي وتدهوره وتراجع

تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود: هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخية. ويعتبر هذا التطور متأثرا بعنصرين، هما: الزيادة في السكان, التخصص وتقسيم العمل.

- تتكون بنية الاقتصاد من عدة قطاعات وهي القطاع العائلي + القطاع الخارجي, قطاع الاعمال +قطاع الدولة
- اي اقتصاد يتكون من : سوق المنتجات وسوق عناصر الانتاج والاسواق المالية

ثلاثة مراحل توضح كيفية التلازم بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود

	مرحلة غياب التبادل الاقتصادي	مرحلة التبادل الاقتصادي المحدود (قمة هذه المرحلة الثورة الزراعية)	مرحلة التبادل الاقتصادي غير المحدود (قمة هذه المرحلة الثورة الصناعية)
السكان	العدد محدود	العدد متزايد	العدد أكثر تزايدا (الانفجار السكاني)
التخصص وتقسيم العمل	غير موجود (الاقتصاد المعيشي/اقتصاد الاكتفاء الذاتي)	أصبح موجودا (الانتاج للغير)	أصبح منتشرا (الانتاج للغير)
الانتاج	عدم وجود فائض انتاج ولا حاجة للتبادل وبالتالي لا حاجة للنقود	وجود فائض في الانتاج والحاجة للتبادل في السوق وبالتالي الحاجة للنقود	وجود فائض ضخم في الانتاج والحاجة للتبادل في أسواق أكثر اتساعا وبالتالي تزايد الحاجة لنقود أكثر تطورا

نظام المقايضة (التبادل المباشر)

التعريف: يقصد المقايضة التبادل العيني للسلع والخدمات والذي كان شائعا بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد. ويطلق على المقايضة تعبير نظام التبادل المباشر، حيث تتم مبادلة السلعة بالسلعة أو الخدمة

المساوىء:

عدم توافق الرغبات أو ما يسمي بالتوافق المزدوج للرغبات	عدم امكانية تجزئة بعض السلع	عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة	تعدد الأسعار النسبية	تدني كفاءة التبادل

يمكن استخدام الصيغة التالية لمعرفة عدد المعاملات المطلوبة لسلعة ما حيث أن (ن) هي عدد السلع المتاحة في السوق $= \frac{ن (ن - 1)}{2}$

النقود (مقارنة بالمقايضة: نظام التبادل غير المباشر)

الأنواع:

النقود السلعية	النقود الرمزية	النقود الائتمانية	النقود الالكترونية
هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود، مثل: سلعة القمح والذهب والفضة (النقود المعدنية) أى أنها وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية (**يصدرها جميع أفراد المجتمع الذين يحوزون السلع**)	هي النقود المصنوعة من الورق أو النقود الورقية والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية وانما تستمد قيمتها من براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل (**يصدرها البنك المركزي**)	ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض (**تصدرها البنوك التجارية**). التي تنتج عن ايداع نقدي أو ايداع بشيك مسحوب على بنك آخر ممثلة في ما يعرف بالودائع الأولية و الودائع المشتقة	قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزونة على شكل الكتروني أو أداة الكترونية يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل البطاقات الالكترونية الممغنطة مثل بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية والشيكات الالكترونية

الوظائف تقسم لوظيفتين اساسية ومشتقة:

وسيط للتبادل	وحدة لقياس القيمة	مخزن للقيمة	معيار للمدفوعات الآجلة
الوظائف الأساسية (يحتاجها كل أفراد المجتمع)		**الوظائف المشتقة (لا يحتاجها كل أفراد المجتمع)**	
يعني قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشرة (النقود مقابل السلع والخدمات). ومن خلال استخدام النقود كوسيط للتبادل تم تحقيق العديد من المزايا: التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات، تخفيض تكاليف التبادل، تشجيع مزيد من التخصص في الانتاج وزيادته وتحسين جودته وتشجيع حرية الاختيار.	تستخدم النقود كوحدة لقياس قيم السلع والخدمات، حيث تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل. كذلك تساعد النقود في ابرام العقود ومسك الحسابات في صور نقدية ومعرفة ما حققته الشركات من أرباح أو خسائر في نهاية كل عام	تتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي مكان وزمان آخر وبأقل تكلفة مقارنة بالمقايضة. وبذلك تعد النقود وسيلة للادخار من أجل انفاقها في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على الوجه الأكمل لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائية (وجود التضخم يضعف هذه الوظيفة)	تسهل هذه الوظيفة عملية ابرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أى على أن يتم بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر. اضافة أن هذه الوظيفة تمكن من اقراض واقتراض قوة شرائية (ابرام القروض) كل ذلك بشرط أن تظل القوة الشرائية للنقود مستقرة (عدم وجود ظاهرة التضخم).

خصائص النقود الجيدة:

سهلة الحمل	غير سريعة التلف	قابلة للتجزئة	ذات مواصفات موحدة	سهلة التمييز

الوحدة 2 النظم (القواعد) النقدية

تعريف النقود: أي شيء يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة ووحدة للقياس ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقي قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع.

النظام النقدي

التعريف

مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة

العناصر المكونة للنظام النقدي

النقود المتداولة في المجتمع	التشريعات والقوانين التي تحكم عملية اصدار النقود وتداولها	الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية التي تتعامل بالنقود

دواعي نشأة النظام النقدي

(سبب داخلي)	(سبب خارجي)	ظهور الدولة ككيان يتمتع بالسلطة ولها مسئوليات تجاه المجتمع وأهداف اقتصادية تسعي لتحقيقها
الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كيانا كبيرا	اتساع نطاق المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي	- التنمية الاقتصادية. - استقرار الأسعار ومحاربة التضخم. - التوظيف الكامل ومحاربة البطالة. - التوازن الخارجي واستقرار سعر صرف العملة الوطنية

أنواع النظم النقدية (2)

بصفة عامة عرفت البشرية نوعين من النظم النقدية:
النظام النقدي السلعي والنظام النقدي الورقي

النظام النقدي السلعي (4 مراحل)

بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل. وقد كانت سلعتي الذهب والفضة أوسع انتشارا وأكثر استخداما وذلك لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية التي تمثله كمية الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية المتتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي **اشتهر باسم قاعدة الذهب** يجد أنه مر بالمراحل التالية

مرحلة نظام المسكوكات الذهبية الأقدم

أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في اطار الاجراءات والضوابط التالية:

يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة (ويطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه).	عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة إلي القطر المعني	أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون	يحق لأي فرد تحويل النقود إلي ذهب وبالعكس	عدم وجود أي قيود على اصدار المسكوكات الذهبية

مرحلة نظام السبائك الذهبية

لجأت معظم دول العالم إلي نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية انتاج الذهب وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب. وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي

تحدد الحكومة ممثلة في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب	قيام البنوك المركزية باصدار عملة معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذى تم تحديده بالذهب	تحتفظ البنوك المركزية بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملات المصدرة	لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وانما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط	يقتصر حق تحويل العملات النقدية المتداولة إلي ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط

مرحلة نظام الصرف بالذهب

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات أجنبية قابلة للتحويل إلي ذهب. وبذلك تشكل هذه العملات غطاءا لعملاتها بدلا عن الذهب. وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي:

- تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة أخري قابلة للتحويل إلي ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي.
- تحتفظ البنوك المركزية في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من السبائك الذهبية).

يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب والاحتياطي من الذهب. ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة لأقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها.

مرحلة نظام المعدنين

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية أساس وزن ثابت من معدنين، هما الفضة والذهب وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل إلي أي من المعدنين. إلا أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب ما يعرف بقانون جريشام Gersham's Law، حيث ينص هذا القانون على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق.

ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب يعتقد الكثيرين بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسية، وهي:

- تحقيق الشعور بالأمان (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب).
- استقرار أسعار الصرف (القابلية للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب).
- إدارة النظام النقدي بصورة آلية (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آلية).
- استقرار مستوي الأسعار (الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب).

النظام النقدي الورقي			
أسباب النشأة	**هناك العديد من العوامل التي أدت إلي التحول من النظام النقدي السلعي إلي النظام النقدي الورقي**		
	في أوقات الأزمات ولحروب وجدت الحكومات أنها لا تستطيع تحويل نقودها إلي ذهب	فشل نظام قاعدة الذهب عن مجاراة التوسع في التجارة الدولية ومع ما صاحب ذلك من حدوث أزمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات	التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث انجازات (طفرات) اقتصادية (اليابان ودول الاتحاد الأوربي والاتحاد السوفيتي سابقا والدول المستقلة حديثا)
التعريف	بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعة أخري بمعني آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدي الجهاز المصرفي. وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلي ذهب		
أسس عمل النظام النقدي الورقي	**تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية**		
	تحقيق الاستقرار في مستوي الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوي الذي يحقق ثباتا في المستوي العام للأسعار والمحافظة عليها	تحقيق الاستقرار في مستوي التشغيل ومحاربة البطالة. ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد وانقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود)	معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب من خلال: - اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات. - وضع سياسة جمركية للحد من الواردات. - استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية. - تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الاصدار النقدي (التمويل بالعجز).
ملاحظات حول النظام النقدي الورقي	يمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة، إلا أنه يعتبر سلاح ذو حدين: إذ قد تستخدمه السلطة السياسية لدافع سياسي، مما قد يعرض الاقتصاد للتضخم. لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص، مثل: - تحديد نسبة معينة من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تكفي لاحتياجات الاستيراد لستة أشهر). - أن لا يتجاوز عجز الموازنة نسبة عينة (5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي).		

الوحدة 3 البنوك – البنوك التجارية

يمكن القول بأن **الحاجة المستمرة إلي تطوير النقود** كانت سببا رئيسيا في انشاء وقيام مؤسسات تحل محل الأفراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وخلافها.

التطور الأكبر في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزية، الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قوية بمسألة سيادة الدولة وأمنها القومي. سيتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الأنواع المختلفة من البنوك (المصارف) والتي تشمل:

البنوك التجارية (التقليدية)	البنوك المتخصصة	البنوك الإسلامية	البنوك المركزية	البنوك الدولية

مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية					
النظام المالي	**يتكون النظام المالي من مجموعة العناصر التالية**				
	الأسواق المالية		**المؤسسات المالية**		**الأدوات (الأصول) المالية**
	سوق النقود	سوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكية)	المصرفية	المؤسسات غير المصرفية	تشمل النقود والأسهم
		السوق الأولية / السوق الثانوية	البنوك	شركات التأمين، الاستثمار المالي، الصرافة وخلافها	
وحدات الفائض	الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي تتملك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون)				
وحدات العجز	الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تمتلك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون والمستثمرون)				
الوساطة المالية	الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية المتواجدة في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحة للطرفين				
قطاع البنوك (القطاع المصرفي)	البنك المركزي البنوك التجارية / البنوك المتخصصة / البنوك الشاملة				

نشأة وتطور البنوك التجارية

تعود نشأة البنوك التجارية وانطلاق نشاطها إلي حقبة القرون الوسطي، حيث مرت البنوك التجارية بالمراحل والتطورات التالية

قيام التجار والصاغة بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجارية التالية: - تقديم خدمة الايداع (السبائك الذهبية) للتجار مقابل منحهم ايصالات أمانة. - تقديم خدمات صرف العملات. - تقديم القروض للآخرين. - اكتشاف عملية خلق الائتمان عن طريق اصدار ايصالات بقيم نقدية تفوق حجم الذهب المودع لدي الصاغة.	حدوث أزمات مالية (حالات افلاس وفشل عن سداد الالتزامات) بسبب افراط وتوسع الصاغة في عملية خلق الائتمان، مما أدي للتفكير في القيام بهذه الوظائف (الايداع/الصرف/الاقراض/الائتمان) عن طريق مؤسسات متخصصة ولها قدرات مالية كبيرة: - انشئ أول بنك تجاري في مدينة البندقية (ايطاليا) في عام 1587. - انشئ ثاني بنك تجاري في مدينة أمستردام (هولندا) في عام 1609.	توالي بعد ذلك انشاء البنوك التجارية في جميع مدن العالم وأصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتي أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجودة في جميع أنحاء ودول العالم. (تتحدث بعض المصادر التاريخية عن نشأة سابقة للبنوك التجارية في منطقة بلاد الرافدين، حيث يتم الاستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمورابي.

وظائف البنوك التجارية

قبول الودائع 3 انواع

يقصد بها ودائع الأفراد وودائع المؤسسات والتي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري. وتقوم البنوك التجارية بقبول ثلاثة أنواع من الودائع

الودائع تحت الطلب (الجارية)	الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة)	الودائع الادخارية
لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات	يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات	يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات

تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة الأجل	السحب على المكشوف
يتم سدادها خلال فترة لا تتجاوز سنة	يتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنة وخمسة سنوات	الحالة التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (زبونه) بالسحب من حسابه الجاري حتي وإن كان هذا الحساب لا يوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر)
يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة	يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة	يتقاضى البنك التجاري عائد في شكل سعر فائدة على السحب بالمكشوف

خصم الأوراق التجارية

يشمل ذلك خصم الأوراق المالية قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك

خصم الكمبيالات التجارية	خصم السندات (الحكومية والتي تصدرها الشركات والمؤسسات)

تقديم الخدمات المالية

اصدار خطابات الضمان	اصدار خطابات الاعتماد المستندية
تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميله للجهة المستفيدة (ضمان عقود المناقصات)	لسداد الالتزامات المالية الناجمة عن عمليات التجارة الخارجية

تقديم الخدمات المالية

اصدار الشيكات (الاعتيادية والمصرفية والسياحية)	القيام بعمليات الوكالة مثل سداد الفواتير	تقديم خدمات الصرف	تقديم خدمات التحويلات المالية	تقديم خدمة الاستشارات المالية	تقديم خدمات الخزن الآمنة	تقديم الخدمات الالكترونية الحديثة (الصراف الآلي ونقاط البيع)

(جميع الخدمات المالية يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عمولة)

خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية)

نظرا لأهمية هذه الوظيفة فسوف يتم تخصيص المحاضرة القادمة للحديث عنها بشكل مفصل.

تعريف البنوك التجارية: هو مؤسسة مالية وسيطة تسعي لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية. وتعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنية وتقوم باعادة ضخها في الاقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيلها في الآتي:

- عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائدة.
- عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم).
- عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أرباح البنك التجاري = الفائدة الدائنة (المتحصلة من الغير) - الفائدة المدينة (المدفوعة للغير)

الوحدة 4 البنوك – البنوك التجارية

تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخري من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض

تستطيع البنوك التجارية التأثير على أداء الاقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على **عرض النقود** (كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الاقتصاد).

مفاهيم ذات صلة بخلق النقود المصرفية (الائتمان)	
الاحتياطي الخاص (السيولة الداخلية)	- عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه، وذلك بغرض **مجابهة التزاماته اليومية** (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى). - عادة ما يتم اقتطاع هذه النسبة من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير. - يقوم البنك التجاري من جانبه - **اختياريا** - بتحديد هذه النسبة، وذلك من واقع تجاربه وخبرته العملية اليومية. - يسمي الاحتياطي الخاص بـ **خط الدفاع الأول**.
الاحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي)	- عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها – **اجباريا** - من جملة ودائعه الجارية. - لا يدفع البنك المركزي للبنوك التجارية فوائد في مقابل مخصصات الاحتياطي القانوني المودعة لديه. - تستخدم البنوك التجارية السيولة المحتفظ بها في شكل احتياطي قانوني **لمواجهة حالات العجز في السيولة**، خصوصا في حالات عدم كفاية الاحتياطي الخاص. - يسمي الاحتياطي القانوني بـ **خط الدفاع الثاني.**
الودائع الأولية	تتمثل في الأموال التي يتم ايداعها من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في حسابات جارية لدي البنوك التجارية، الأمر الذي يترتب عليه حدوث انخفاض في حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي تم ايداعها
الودائع المشتقة	تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأولية **بعد أن يتم خصم الاحتياطي القانوني منها**، بحيث تقوم البنوك التجارية بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للآخرين ويقوم هؤلاء بدورهم باعادة ايداع المبالغ المقترضة في حسابات جارية تخصهم، وبالتالي يتم إعادة تدوير جزءا كبيرا من مبلغ الوديعة الأولية. ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العملية يتناقص حجم الودائع المشتقة تدريجيا إلي أن يؤول إلي الصفر.
التسرب النقدي	يتمثل في العملات المتداولة خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات والمؤسسات الاحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الاستهلاكي أو أي وجهة أخرى من وجوه الإنفاق.
طباعة النقود وخلق النقود	- **طباعة النقود تعتبر أحد وظائف البنك المركزي** والتي يقوم بموجبها باحداث زيادة حقيقية في عرض النقود، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقدية جديدة (ضخ كميات اضافية من العملات). - **خلق النقود يعتبر من أحد وظائف البنوك التجارية** والتي تقوم بموجبها باحداث زيادة حسابية **(ليست حقيقية)** في عرض النقود، وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقة.

عملية خلق النقود المصرفية بالبنوك التجارية

تستند عملية خلق النقود المصرفية أو ما يسمي بخلق الائتمان على توفر الأربع افتراضات التالية			
أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجارية مجتمعة (سلسلة متتابعة من البنوك) أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الاقتصاد	التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها باي احتياطيات أخري	تستمر البنوك التجارية في تقديم القروض حتي تصل إلي حد الاقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوي عنده مجموع **الاحتياطيات القانونية** مع **حجم الودائع الأولية** (عندها يكون حجم الودائع المشتقة يساوي الصفر)	تقدم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين، الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجارية بتسديد التزاماتهم المالية بشيكات مسحوبة على حساباتهم الجارية ولا يحتفظون بأرصدة نقدية خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي

مثال:

بافتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعي (مناحي) بقيمة 10,000 ريال سعودي. وما دام الأفراد عادة لا يحضرون فجأة ويسحبون كل أموالهم وأن كل معاملاتهم والتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات، فإن البنك التجاري (A) باعتباره مؤسسة تسعي لتحقيق أقصي ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

- يحتفظ بجزء من هذه الوديعة كاحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%).
- بعد استيفاء نسبة الاحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك امكانية لدي البنك التجاري (A) باقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر.

وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (A):

ميزانية البنك التجاري (A)

الخصوم		الأصول	
10,000	وديعة	2,000	احتياطي قانوني
		8,000	قروض (فائض متاح)

- يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي:
- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8,000) لمواطن آخر يدعي مفرح.
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية ايداع جديدة، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

- بافتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بايداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدي البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره، حيث يحتفظ بنسبة الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقي من المبلغ لعميل (زبون) آخر.
- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) علي النحو التالي:

ميزانية البنك التجاري (B)

الخصوم		الأصول	
8,000	وديعة	1,600	احتياطي قانوني
		6,400	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي:

- أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6,400) لمواطن آخر يدعي الدوسري.
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية ايداع جديدة، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

وتتكرر العملية إلى أن يصبح الرصيد

حساب مضاعف النقود

مضاعف النقود البسيط

مضـــاعف النقود عبارة عن معادلة رياضـــية تســـتخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضـاعف به الودائع الأولية نتيجة للودائع المشتقة بفرض معرفة مبلغ الوديعة الأولية ونسـبة الاحتياطي القانوني، وذلك من خلال اسـتخدام الصـيغة (المعادلة) الرياضية التالية:

$$\text{(أ) مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية:

- الوديعة الأولية تبلغ 80,000 ريال.
- نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10%.

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية:

$$= 80{,}000 \times \frac{1}{\%10}$$

$$= 80{,}000 \times 10 = 800{,}000$$

هام

(توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجارية على خلق النقود)

مضاعف النقود المركب

مضـاعف النقود البسـيط لايعطي صـورة حقيقية عن الواقع ولكي نكون أكثر قربا من الواقع فلابد أن نأخذ في الحســبان أمرين يؤثران ســلبا على مقدرة البنوك التجارية في خلق النقود:

- وجود نسبة من الاحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجارية.
- وجود نسبة من التسرب النقدي.

وبأخذ هذين الأمرين في الحســبان مع وجود نســبة الاحتياطي القانوني، يمكن حساب مضـاعف النقود المركب من خلال استخدام الصـيغة (المعادلة) الرياضـية التالية:

$$\text{(ب) مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني + نسبة الاحتياطي الخاص + نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية:

- الوديعة الأولية تبلغ 80,000 ريال.

نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 5%.

نسبة الاحتياطي الخاص حددت بـ 8%.

نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12%.

وبالتعويض في معادلة المضاعف المركب نحصل على النتائج التالية:

$$= 80{,}000 \times \frac{1}{\%12 + \%8 + \%5}$$

$$= 80{,}000 \times 4 = 320{,}000$$ (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)

مفاهيم ذات صلة بإدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

الموارد

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلي خزينة البنك التجاري وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة التي تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد. ولذلك، تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدي البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي). وتنقسم هذه الموارد إلي نوعين:

الموارد الذاتية	الموارد غير الذاتية
وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه. ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال. (في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلي 15% من جملة موارد البنك التجاري)	وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدي البنك التجاري (الجارية/الثابتة/الادخارية). كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخري (في الغالب البنوك التجارية). (في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 90% إلي 85% من جملة موارد البنك التجاري)

الاستخدامات

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري. فعملية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدي الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير المحاسبي). وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

توظيف يحقق السيولة الكاملة	توظيف يحقق ربحية عالية
السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدي البنك المركزي أو لدي البنوك الأخري. وفي هذه الحالة، يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك. فالسيولة بالنسبة لهولاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري	كي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلابد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح، مثل: - توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح). - اقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن). - استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح). **لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الاستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفة بالمخاطر. فالأوراق المالية قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها والاستثمارات المباشرة قد يحقق بعضها خسائر.**

التعارض بين الربحية والسيولة

قضية التعارض بين الربحية والسيولة - وهي ما تعرف أيضا بمعضلة البنوك التجارية - تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة. ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي

- أصحاب الموارد **غير الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من **السيولة** لأنها تحقق لهم الأمان، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر)
- أصحاب **الموارد الذاتية** من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من **الربحية**، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحية تجلب المخاطر

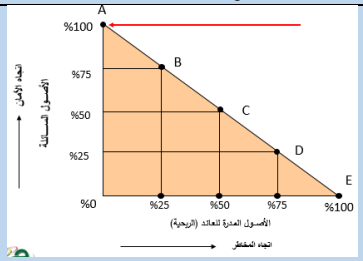

النقطة (A) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من السيولة (100%). وفي نفس الوقت، يصاحبها درجة عالية جداً من الأمان. فهذه السياسة تحقق رضا المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق عدم رضا الملاك.

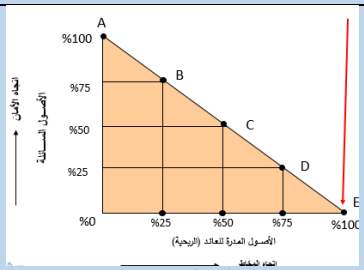

النقطة (E) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من الربحية (100%) وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من المخاطر. فهذه السياسة تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين.

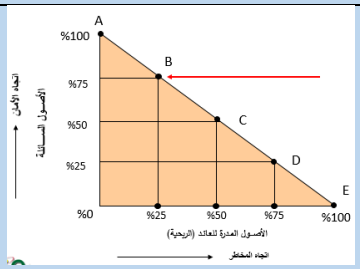

النقطة (B) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين، لكن مع تغليب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين من جانب (75% سيولة) علي حساب مصلحة الملاك في الجانب الآخر (25% ربحية). فهذه السياسة تعني الانحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة.

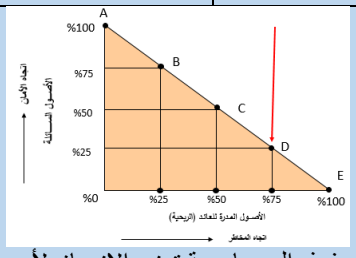

النقطة (D) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين، لكن مع تغليب مصلحة الملاك من جانب (75% ربحية) علي حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الآخر (25% سيولة). فهذه السياسة تعني الانحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة.

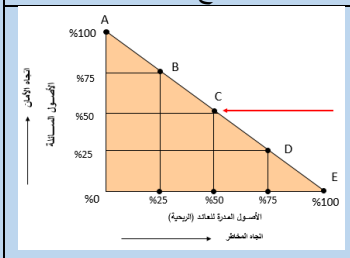

السياسة الإدارية هدفها هذه المرة كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساوٍ. وهو ما يتحقق فقط عند النقطة (C) في الشكل.
فعند هذه النقطة تحديدا، يتساوي نصيب أصحاب الودائع والدائنين (50% سيولة) مع نصيب الملاك تماما (50% ربحية).

ملاحظات هامة

- أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتية (أموال الملاك أو حقوق الملكية).
- أن البنك التجاري يتم تشغيله ويضمن استمراريته من الموارد غير الذاتية (أموال أصحاب أصحاب الودائع وأموال الدائنين).
- وبما أن هناك مقولة تري أن السياسة الإدارية الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجة عالية من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم/المطلوبات) وهيكل الاستخدامات (الأصول/الموجودات)، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري، لا سيما وأن الميزانية تتضمن من المؤشرات المحاسبية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدي سلامة ومتانة المركز المالي للبنك.

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
* الودائع – ودائع جارية – ودائع لأجل – ودائع ادخارية * الاقتراض من الغير – قروض من البنوك التجارية – قروض من البنك المركزي * رأس المال – أسهم ممتازة – اسهم عادية * الاحتياطي (أرباح غير موزعة)	* النقدية (السيولة) – الاحتياطي القانوني – السيولة الداخلية * محفظة الاوراق المالية – أسهم – سندات وأذون خزانة •منح القروض والسلفيات للعملاء - أفراد - مؤسسات * الاستثمارات المباشرة – صناعية – زراعية – خدمية * الأصول الثابتة

إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري، فلابد من القيام بالمهام التالية				
إدارة سيولة البنك	إدارة رأس مال البنك	إدارة أصول/موجودات البنك	إدارة خصوم/مطلوبات البنك	إدارة مخاطر البنك

معايير نجاح البنوك التجارية هناك ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مدي نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها. وهذه المعايير تشمل الآتي		
استقرار السيولة	الربحية	التسويق

الوحدة 6 البنوك – البنوك المتخصصة (بنوك التمية)

جاءت نشأة البنوك المتخصصة في فترة زمنية متأخرة نسبيا (تقريبا في **أوائل القرن العشرين**) مقارنة بنشأة البنوك التجارية (في **القرون الوسطي**).

السبب الرئيسي للتفكير في انشاء بنوك متخصصة هو أن البنوك التجارية كانت توجه القدر الأكبر من مواردها لتمويل نشاط التجارة (الداخلية والخارجية)، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية المتعددة.

هذا التوجه من قبل البنوك التجارية ترتب عليه حرمان قطاعات اقتصادية هامة وحيوية من التمويل المصرفي مثل: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي والقطاع العقاري.

المعلوم أن القطاعات السابق الإشارة إليها تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية وتحتاج حسب طبيعتها إلي نمط من التمويل طويل الأجل وهو ما لا توفره لها البنوك التجارية.

تطور وانتشار البنوك المتخصصة على نطاق كبير كان في حقبة **الخمسينيات والستينيات** من القرن العشرين عندما تحصلت الدول المستعمرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي، حيث وجدت الغالبية العظمي من هذه الدول أنها مطالبة بتحقيق معدلات متسارعة من التنمية الاقتصادية وصولا لإستقلالها الاقتصادي والتخلص من تبعيتها لاقتصاد الدول المستعمرة (اقتصاد الدولة الأم).

تزامن مع هذا الحدث السياسي دعاوي من جانب العديد من المفكرين الاقتصاديين تنادي بأن السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية هو انشاء بنوك متخصصة توفر التمويل للقطاعات المحرومة من تمويل البنوك التجارية (الزراعي، الصناعي والعقاري).

طالبت هذه الدعاوي أيضا أن تتولي الدولة زمام المبادرة في هذا الاتجاه بحيث تقوم بنفسها بتأسيس هذا النوع من البنوك وتوفير رأس المال اللازم لها. ونتيجة لما سبق أصبحت البنوك المتخصصة تعرف ببنوك التنمية وفي الغالبية العظمي من الدول كانت تتبع من حيث ملكيتها للدولة (للقطاع العام).

البنك المتخصص: هو مؤسسة مالية وسيطة تسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد يكون تحقيق الربح من ضمن أهدافه. ويعتمد البنك المتخصص في المقام الأول على رأس ماله والاستدانة من المؤسسات المالية الأخري لكي يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية في القطاع الذي يتخصص في تمويله، علما بأنه في كثير من الدول لا يسمح للبنوك المتخصصة بقبول الودائع الجارية من الجمهور.

أنواع البنوك المتخصصة 4

البنوك الزراعية

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلي تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وفي الغالب تعطي البنوك الزراعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمي في هذا القطاع، حيث يكون هؤلاء - في العادة - محرومون من امكانية الوصول إلي التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية.
تعتبر من البنوك المتخصصة الرائدة وتأتي في مقدمتها نظرا لأن الغالبية العظمي من الدول النامية يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول

خصائص البنوك الزراعي

منح التمويل طويل الأجل بهدف الاستثمار في المشروعات الجديدة (اقتناء الأصول لأغراض الانتاج الزراعي) أو بهدف التوسع في مشروعات قائمة.	منح التمويل قصير طويل الأجل لتوفير متطلبات التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة	يرتبط منح التمويل الزراعي بتقديم خدمات الارشاد الزراعي للمستفيدين من التمويل وكذلك خدمات التسويق والتخزين	يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الزراعية في المناطق الريفية (بالقري) لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفة من المزارعين

البنوك الصناعية

هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلي تنمية القطاع الصناعي. وفي الغالب، تعطي البنوك الصناعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين والحرفيين (أصحاب الصناعات الصغيرة)، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمي في هذا القطاع، حيث يكون هؤلاء - في العادة - محرومون من امكانية الوصول إلي التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية. ويعول على البنوك الصناعية في احداث دفعة قوية للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز علاقات التربط/التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي (دفع عملية التصنيع الزراعي)

خصائص البنوك الصناعي

يمنح التمويل طويل الأجل بهدف الاستثمار (اقتناء الأصول لاغراض الانتاج الصناعي) في المشروعات الجديدة أو بهدف التوسع في المشروعات القائمة.	يمنح التمويل قصير طويل الأجل لغرض التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة	يمنح التمويل للجهات البحثية (الجامعات ومراكز البحث العلمي) لاجراء البحوث والدراسات التي تؤدي إلي تطوير قطاع الصناعة وتقدم الحلول لمشكلات الصناعة	يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الصناعية في المناطق الحضرية لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفة من المصنعين

أنواع البنوك المتخصصة	
البنوك العقارية	هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلي تنمية القطاع العقاري في المجال السكني أو في المجال غير السكني (للاغراض التجارية). وفي الغالب، تعطي البنوك العقارية الأولوية للشرائح محددوة الدخل من الموظفين والعمال، بإعتبار أن هؤلاء لا يملكون الموارد المالية الكافية لإنشاء العقارات التي يحتاجون إليها. وفي بعض الأحيان تساهم البنوك العقارية في انشاء مشروعات البنيات الأساسية عن طريق مشاركة الدولة أو عن طريق تكوين تحالفات مالية (محافظ أو صناديق استثمارية) مع مؤسسات مالية أخري **خصائص البنوك العقارية** يمنح التمويل طويل الأجل بهدف تشييد المساكن الجديدة لغرض السكن أو لغرض الاستغلال الاستثماري في المجال التجاري أو الصناعي أوالزراعي تمنح التمويل قصير الأجل بهدف الصيانة واعادة التأهيل للمباني القائمة في كافة القطاعات (سكني، تجاري، صناعي, زراعي). أصبحت البنوك العقارية مؤخرا تقوم بالاستثمار المباشر في قطاع البناء والتشييد من خلال شركات مملوكة لها عن طريق انشاء المجمعات للأغراض السكنية وبيعها عن طريق التمويل الإيجاري أو انشاء المباني التجارية (في الأسواق) أو مباني الفنادق والمنتجعات السياحية وخلافها من المباني للاستخدامات الأخري
بنوك الاستثمار	هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة بدرجة كبيرة في مجال الاستثمار المالي وتسمي أيضًا **ببنوك الأعمال**. المعروف عن هذا النوع من البنوك بأنها **لا تقبل الودائع**، ولكنها تعمل في مجال الوساطة في الأسهم وشراء السندات (الحكومية وغير الحكومية)، وتكوين محافظ الاستثمار والصناديق الاستثمارية. وعلى صعيد آخر، المعروف عن بنوك الاستثمار بأنها **لا تقدم القروض المختلفة**. ومن حيث مواردها، تعتمد بنوك الاستثمار بصفة أساسية على حجم رأس مالها، وإن احتاجت إلى السيولة تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية **خصائص البنوك الاستثمارية** تنشط هذه البنوك في السوق الأولية (سوق الإصدار) والسوق الثانوية (سوق التداول). ولذلك تعتبر هيئة السوق المالية هي مرجعية بنك الاستثمار تقوم بمعاونة رجال الأعمال والشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية وكذلك زيادة قدراتهم في مجال الاستثمار المالي تقدم الاستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات والدمج والاستحواذ والخصخصة تركز في تعاملاتها على فئة محدود (فئة هي رجال الأعمال) وتتواجد في المراكز الحضرية الكبيرة (العواصم المالية). والمعروف عنها أنها محدودة الانتشار الجغرافي (ليست لديها فروع كثيرة)
البنوك الشاملة	البنك الشامل هو مؤسسة مالية وسيطة تسعي لتحقيق الربح من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل كافة الأنشطة الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة والخدمات)، فضلا عن قيامه بتقديم شتي أنواع الخدمات المصرفية. فالبنك الشامل إذن يقوم بوظائف البنوك التجارية ووظائف البنوك المتخصصة معا. ولذلك، يتعين على هذا النوع من البنوك أن يتمتع برأس مال قوي إلي جانب اعتماده على ودائع الجمهور

الوحدة 7 البنوك – البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الاسلامية من المؤسسات المالية **حديثة النشأة** والتي لها طبيعة خاصة ومميزة، نظرا لكونها تلتزم بتعاليم الدين الإسلامي.

حتي تكتسب البنوك صفة كونها إسلامية، فلابد أن يتوافق تأسيسها ويتوافق نشاطها (**عملياتها التشغيلية**) مع مبادي الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية ومجال كسب المال المستمدة أساسا من الكتاب والسنة النبوية واعمال القياس والاجتهاد. بناءً على ما سبق ذكره، تعتبر صيغ المعاملات الإسلامية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مجال استقطاب الموارد من جهة وفي مجال استخدامات الموارد التي تقوم بإستقطابها من جهة أخري.

نشأة وتطور البنوك الإسلامية

مرحلة المبادرات الفردية

مبادرة انشاء **صناديق ادخار بدون فائدة** في عام **1940 بماليزيا**	مبادرة ثانية لإنشاء **صناديق ادخار بدون فائدة** في عام **1950 في الباكستان**	مبادرة ثالثة **بنوك الادخار المحلية** (بنوك بدون فوائد) في عام 1963 مصر بميت غمر (محافظة الدقهلية).
المبادرات الثلاثة لم يكتب لها الاستمرار طويلا، فعلي سبيل المثال نجد أن مبادرة بنوك الادخار الملحية تم وقف مسيرتها لأسباب سياسية انتهت باستيلاء الدولة عليها وتحويلها إلي بنوك تعمل بفوائد تحت اسم بنك ناصر الاجتماعي		

مرحلة العمل المصرفي الجماعي

1975	1977	1978
انشاء **بنك التنمية الإسلامي** (جدة) بالمملكة العربية السعودية وكذلك انشاء **بنك دبي الاسلامي** بدولة الأمارات العربية المتحدة, علما بأن الأول مملوك لحكومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والثاني للقطاع الخاص	انشاء **بيت التمويل الإسلامي** في دولة الكويت	انشاء **بنك فيصل الاسلامي** السوداني (السودان) وثم انشاء بنوك نظيرة تحمل اسم فيصل الإسلامي في دول مثل: مصر، تركيا، البحرين، الاردن

مرحلة انتشار البنوك الإسلامية

1980	1982	من العام 1983
انشاء بنك باسم **بان أمريكا** الاسلامي في الأرجنتين	انشاء بنك باسم **بيت التمويل الاسلامي** في انجلترا	شهدت هذه المرحلة انتشارا واسعا للبنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية. وتشير احصائيات عام 2012 إلي وجود 450 بنك وشركة إسلامية في أكثر من 90 دولة, يقدر حجم معاملاتها بحوالي 1.5 ترليون دولار يتوقع أن يرتفع إلي حدود 3 ترليون دولار في 2015, 34% من اجمالي أصولها في الخليج
أشكال التواجد في مختلف دول العالم: النظام شامل، النظام المزدوج (الثنائي) ونظام النوافذ أو الفروع		

المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية

تحريم التعامل بالربا	تحريم الغرر	المشاركة في المخاطر
بمعني تحريم التعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاءا. وهذا التحريم للربا يعتبر هو الفرق الجوهري بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية (البنوك التقليدية)	بمعني تحريم الغش في جميع المعاملات التي تجريها البنوك الإسلامية مع الغير	اباحة المشاركة في الربح والخسارة استنادا على القاعدة الفقهية التي تنص على الغنم بالغرم أو الضمان بالخراج.

صيغ المعاملات الإسلامية

يمكن تقسيم هذه الصيغ إلي أربعة مجموعات رئيسية من الصيغ وتتفرع من كل مجموعة عدد من العقود المخصصة لمجالات واستخدامات

صيغ المشاركات (الشركات)	صيغ البيوع	صيغ الاجارة أو التأجير	صيغ الديون
عقد المشاركة عقد المضاربة عقد المزارعة عقد المساقاة	عقد بيع المرابحة عقد بيع السلم عقد بيع الاستصناع		**عقد القرض الحسن**

أولا: صيغ المشاركات (الشركات)

عقد المشاركة (مال+مال) انواعه (مشاركة دائمة ومشاركة متناقصة منتهية بالتمليك)	
التعريف	عقد مشـاركة في المال (مال + مال)، بحيث يسـاهم كل طرف من أطراف العقد بجزء من من رأس المال لا يشـترط التسـاوي في الأنصـبة بين أطراف الشراكة. وفي حالة تحقيق الربح يتم توزيعة بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس المال وكذلك الأمر في حالة تحقق الخسارة
عمليا	يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعة من الشركاء. وفي التطبيق العملي يوجد نوعين من المشاركة: - أولهما، **المشاركة الدائمة** وهي التي تظل فيها أنصبة أطراف المشاركة ثابتة ولا تتغير. - ثانيهما، **المشاركة المتناقصة أوالمنتهية بالتمليك**. وهي التي يقوم بموجبها أحد أطراف المشاركة بشراء نصيب الشريك الآخر تدريجيا حتي يخرج الشريك الذي باع نصيبه وتؤول ملكية المشروع بالكامل للشريك الذي قام بشراء نصيب الشريك الآخر

عقد المضاربة (مال + عمل) (انواعه مضاربة مقيدة ومضاربة مطلقة)	
التعريف	عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبرة فى تشـغيله واسـتثماره وهذا يسـمى (رب المال) والطرف الآخر لديه الخبرة فى العمل أو تشغيل الأموال فى الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى بالمضارب بعمله (مال + عمل) يتفق رب المال مع صاحب العمل (المضارب) على أن يعطيه مالاً يستثمره له والربح يقسم بينهما بنسبة معلومة شائعة فى الربح وليس من رأس المال. أما الخسـارة فإن حدثت، فيتحملها رب المال وحده ويتحمل العامل فى المال خسـارة جهـــده وعدم حصـــوله على عائد، هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصراً أو أهمل فى عمله على نحو تسبب فى تحقيق الخسارة أو هلاك رأس المال أو بعضه، أما إذا كان مقصراً وثبت عليه ذلك فهو يضمن تلك الخسارة التى تحققت ولا شئ على رب المال يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعة شريكا بالعمل (مضارب) أو العكس
عمليا	في التطبيق العملي يوجد نوعين من المضاربة: - أولهما، **المضاربة المقيدة**: وبموجبها يحدد رب المال للمضارب مجال معين أو نشاط معين ليستخدم فيه رأس مال المضاربة. - ثانيهما، **المضاربة المطلقة**:وبموجبها يترك رب المال الحرية للمضارب في اختيار النشاط الذي يستخدم فيه رأس مال المضاربة.

عقد المزارعة (مال + أرض)	
التعريف	عقد بين طرفين أحدهما يملك المال والطرف الآخر يملك أرض صـــالحة للزراعة (مال + أرض). ولذلك فهي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى مَن يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع أو المحاصيل والثمار بينهما، على أن يتحمل الطرفان المخاطر الناجمة عن هذا النشاط.
عمليا	يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا في المزارعة على النحو التالي: - الطرف الأول: يُمَثِّله البنك الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة. - الطرف الثاني: يُمَثِّله صاحب الأرض الذي يحتاج إلى تمويل.

عقد المساقاة (بستان + تمويل لعمليات الري)	
التعريف	تُعتَبر المُسـاقَاة نوعًا متخصِّـصًـا من "المشـاركة" في القطاع الزراعي بين طرفين صـاحب بسـتان وطرف آخر يقوم على سـقي النخيل والكرم ومصلحتها، ويكون له من ريعها جزء معلوم (بستان + تمويل لعمليات الري).
عمليا	البنك الإسلامي يمكن أن طرفا شريكا في عقد المساقاة على النحو التالي: - الطرف الأول: يُمَثِّله البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب، أو مشروعات الري واستصلاح الأراضي؛ لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومن ثَمَّ إدارة مشروعات المياه والري. - الطرف الثاني: يُمَثِّله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالاة بخدمته حتى تنضج الثمار.

ثانياً: صيغ البيوع

عقد بيع المرابحة (البيع الآجل أو البيع بالتقسط) (انواعه: البيع المطلق, البيع للآمر بالشراء)	
التعريف	يقوم هذا العقد أساسا على فكرة البيع الآجل أو البيع بالتقسيط، حيث أن عقد شراء السلعة المبيعة يوضح تكلفة الشراء الفعلية ويضيف إليه البنك مبلغاً يزيد عليه بالاتفاق مع المشترى على تلك الزيادة وهى تمثل ربح البنك فى هذه الصفقة (سلعة مقابل مال) **المعلوم أن البنك الإسلامي في هذه المعاملة يقوم بدور التاجر (صاحب السلعة)، حيث يقوم بتوضيح التكلفة الفعلية ومبلغ الربح المتفق عليه والذى يضاف لقيمة السلعة لتحديد ثمن البيع الإجمالى الذى يتحمله العميل أو الزبون (المشترى)**
عمليا	في التطبيق العملي يأخذ هذا العقد شكلين: - أولهما، **البيع المطلق (العادي)**، حيث السلع في حوزة البنك ويقوم بعرضها للبيع بالتقسيط على من يرغب في شرائها. - ثانيهما: **البيع للآمر بالشراء**، حيث يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينة يرغب هذا العميل في شرائها. وإذا قام البنك بشراء السلعة بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر البنك العميل طالب الشراء بتوافر هذه السلعة لديه لكى يحضر لاستلامها. وعند الاستلام يتم تحرير عقد البيع النهائى الذى بموجبه تنتقل ملكية السلعة المبيعة إلى العميل، ويترتب على ذلك التزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على أقساط يتم الاتفاق عليها.

عقد بيع السلم (عقد السلف)	
التعريف	عرف باسم عقد السلم أو عقد السلف، وهو بيع يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشترى ولكن وجودها ممكن فى الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح والأرز والذى لم يأت بعد وقت حصاده وجمعه، على أن يتم تسليم الثمن للبائع وقت ابرام العقد. فعقد السلم هو بيع آجل بعاجل (يقدم فيه الثمن ويؤخر المبيع). ولذلك أحيط هذا العقد ببعض القيود التى تهدف فى المقام الأول إلى الجدية مع إمكانية تسليم السلعة المبيعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها (مال مقابل سلعة).
عمليا	في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بدور المشتري سواء من من مزارع أو من مصنع ليقوم بإعادة بيعها بعد الحصول عليها

عقد بيع الاستصناع	
التعريف	عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات وخلافها. وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التى تتم على هذه الصورة فى عالمنا اليوم، ويتم تسليم السلعة فى زمنها المستقبل بناء على الاتفاق المبرم بين طرفى العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى حين استلام السلعة المصنعة (تصنيع سلعة مقابل مال)
عمليا	في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بالتعاقد مع من هو متخصص في صناعة أو انتاج سلعة معينة لصالح عميله (المشتري) في مقابل ربح معلوم

ثالثاً: صيغ الاجارة أو التأجير

- عقد الإجارة هو من العقود الشرعية المعلومة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية. وأساس هذا العقد هو بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها فى ملكية البنك (تقديم منفعة مقابل مال). أى أنه بموجب عقد الإجارة يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمة المنوطة بذلك الأصل وتظل ملكية الرقبة للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذى استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك فى خلال مدة معلومة هى مدة الإجارة للأصل
- بانتهاء المدة يعود الأصل إلى مالكه والذى يملك بعد ذلك الحق في أن يؤجره إلى أى جهة أخرى، وهو ما يعرف **بأسلوب الاجارة العادية أو التشغيلية**
- كما يجوز لمالك الأصل يبيعه سواء للجهة المستأجرة للأصل ابتداء أو لأي جهة أخرى، وهو ما يعرف بأسلوب **الإيجار المنتهى بالتمليك**

رابعاً: صيغ الديون

- وتنحصر في **عقد القرض الحسن**، وهو الذي يتم منحه للغير مع استرداد أصل المبلغ فقط دفعة واحدة أو على أقساط ودون الحصول على عوائد في شكل فوائد أو في شككل أرباح.
- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذا النوع من القروض أما في اطار حزمة من العقود أو من باب المسئولية الاجتماعية لأن التوسع في التمويل بالقرض الحسن يقلل من الربحية التجارية للبنك الإسلامي.

تعريف البنك الإسلامي

البنك الإسلامي هو مؤسسة وساطة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية ومن خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم بصفة أساسية علي مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة.

الموارد بالبنوك الإسلامية

عند حديثنا عن البنوك التجارية، تم تعريف الموارد بأنها جميع مصادر الأموال التي ترد إلي خزينة البنك وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة بحيث تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد, وتنقسم موارد البنك الإسلامي - كما هو الحال بالنسبة لنظيره البنك التجاري - إلي نوعين

- الموارد الذاتية (الداخلية), الموارد غير الذاتية (الخارجية).

تختلف موراد البنك الإسلامي عن الموارد المتاحة لدى البنك التجاري من حيث البنود والمكونات التي تشكل هذه الموراد (هيكل أو تركيبة الموارد)، وهو الأمر الذي سيتضح لنا جليا عند الحديث بشكل مفصل عن هذه البنود والمكونات.

الموارد بالبنوك الإسلامية

اولا)الموارد الذاتية
بطريقة مشابهة للبنك التجاري، تتضمن الموارد الذاتية للبنك الإسلامي مصدرين أساسيين، هما: - أموال المؤسسين أو ما يعرف بأموال أصحاب حقوق الملكية، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك، والذي عادة ما يتم استغلاله في الصرف على متطلبات التاسيس. وإذا أراد البنك الإسلامي - في المستقبل - التوسع في نشاطه، يقوم بزيادة رأس المال. - الاحتياطي (مخصص الأرباح غير الموزعة). - مخصصات الاهلاك وصافي الموجودات الثابتة. * خلافا للبنك التجاري، ينتظر أن تشكل موارد البنك الإسلامي الذاتية نسبة أكبر من تلك النسبة التي لدي البنك التجاري من جملة موارده (تتراوح هذه النسبة - عادة - ما بين 20% إلي 25%).

ثانيا) الموارد غير الذاتية **تتضمن الموارد غير الذاتية بالبنك الإسلامي أموال أصحاب الودائع، والتي تضم الأنواع التالية من الودائع**	
الودائع تحت الطلب (الجارية)	حيث لا يختلف البنك الإسلامي عن البنك التجاري في هذا الجانب لكون أن الودائع تحت الطلب لا تعتبر من نمط المعاملات الربوية (يقبلها البنك الإسلامي بموجب عقد أمانة يجوز له التصرف فيها)
الودائع الاستثمارية	وهي **بديل للودائع الآجلة** (الثابتة) لدي البنك التجاري، باعتبارها نمط من المعاملات الربوية. ويقوم البنك الإسلامي بتلقي الودائع الاستثمارية واستخدامها (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة في مقابل مشاركة أصحاب هذه الودائع في الربح أو الخسارة (على أساس عقد المشاركة/المضاربة)، علما بأن هذه الودائع تعتبر **أهم مصدر** على الاطلاق لموارد البنك الإسلامي الخارجية
الودائع الادخارية	ونظرا لكون أن هذا النوع من الودائع لدي البنك التجاري يعتبر من نمط المعاملات الربوية، فيجوز للبنك الإسلامي أن يقبل الودائع الادخارية على أساس عقد المشاركة/المضاربة، حيث ويقوم باستخدام أموال هذه الودائع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة في مقابل مشاركة أصحابها في الربح أو الخسارة
الأموال المقترضة من الغير	تشكل أيضا أحد بنود الموارد غير الذاتية، حيث يسمح للبنوك الإسلامية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخري شريطة أن يتم هذا الاقتراض وفق صيغة القرض الحسن، والا فلا يجوز لها الاقتراض من الغير **تعتبرأضعف مكون في جانب الموارد غير الذاتية بالنسبة للبنك الإسلامي**

الاستخدامات بالبنوك الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للبنك التجاري، يقصد باستخدامات الموراد بالبنوك الإسلامية الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك الإسلامي. ونلفت النظر هنا إلي أن استخدامات الموراد يمثل الجانب الأكثر وضوحا من حيث التباين بين طبيعة عمل البنك الإسلامي وطبيعة عمل البنك التجاري. وبصفة عامة، يكون أمام البنك الإسلامي ثلاثة خيارات لتوظيف أمواله	
توظيف يحقق السيولة الكاملة	وفي هذا لا يختلف البنك الإسلامي عن نظيره البنك التجاري، يحتفظ بجزء من موارده في شكل نقود أما في خزينته، أو في شكل ودائع جارية لدي البنك المركزي، أو لدي البنوك الأخري. وفي هذه الحالة، يحقق البنك الإسلامي مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك. فالسيولة بالنسبة لهولاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك الإسلامي
توظيف قد يحقق ربح أوخسارة	ويوضح لنا هذا الجانب من الاستخدامات **الاختلاف الجوهري** بين البنك الإسلامي والبنك التجاري، حيث يستخدم تشكيلة من الصيغ الإسلامية والتي تشمل **صيغ المشاركات أو الشركات**: (المشاركة/المضاربة/المزارعة/المساقاة), **صيغ البيوع**: (المرابحة/السلم/الاستصناع), **صيغ الاجارة أو التأجير**: (اجارةعادية/اجارة منتهية بالتمليك) مدي تباين استخدامات الصيغ والعقود في الواقع العملي والاختلافات بين تجارب الدول بسبب تعدد الخيارات المتاحة والتي تندرج تحت الصيغ المذكورة سابقا، تكون لدي البنك الإسلامي القدرة على تنويع مجالات التوظيف لموراده لتشمل الآتي - توظيفها في شراء الأوراق المالية عدا تلك التي تستند على سعر الفائدة (السندات/أذون الخزانة الحكومية). - الدخول في شراكات مع الغير في مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية والتي تكون مباحة شرعا. - الاتجار مع الغير (في مختلف السلع والخدمات المباحة شرعا). - يقوم البنك الإسلامي منفردا بالاستثمار المباشر في المجالات المباحة شرعا.
توظيف لا يحقق عائد	ويشمل ذلك الحالة التي يقوم فيها البنك الإسلامي باقراض جانب من موارده للغير عن طريق صيغة القرض الحسن، وهو كما هو معلوم قرض بدون فائدة ولا يحقق عائد للبنك الإسلامي، ولذلك يتم اللجوء إليه من قبل البنوك الإسلامية في نطاق محدود أو الخيار الآخر يتم اللجوء إليه في اطار حزمة من العقود

مما سبق عرضه يمكن القول، أن **مسألة التعارض بين الربحية والسيولة** هي أيضا مطروحة بالنسبة للبنك الإسلامية، بل تكون هذه المسألة أشد حدة وأكثر الحاحا بالنسبة للبنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري، بسبب ارتفاع درجة المخاطر التي يواجهها البنك الإسلامي مقارنة بنظيره البنك التجاري

أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية				
مخاطر التمويل أو الائتمان	**مخاطر السيولة**	**مخاطر السوق**	**المخاطر التشغيلة**	**المخاطر السياسة**
ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغة القرض الحسن	ترتبط أكثر بطبيعة الودائع بالبنك الإسلامي	ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغ المشاركات	ترتبط أكثر بصيغ المشاركات/خبرة العنصر البشري/البنوك المركزية/التقنية المصرفية الحديثة	ترتبط بمدي قبول المجتمع الدولي لفكرة البنوك الإسلامية

بنود ميزانية البنك الإسلامي

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
* الودائع – ودائع جارية (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) – ودائع استثمارية (بعقدالمشاركة/المضاربة) – ودائع ادخارية (بعقد المشاركة/المضاربة) •الاقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن) – قروض من البنوك التجارية – قروض من البنك المركزي * رأس المال (لا يختلف عن البنوك غير الإسلامية) – أسهم ممتازة – اسهم عادية * الاحتياطي (لا يختلف عن البنوك غير الإسلامية) –(الأرباح غير الموزعة)	* النقدية (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) – الاحتياطي القانوني – السيولة الداخلية * محفظة الاوراق المالية – أسهم (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية) – شهادات (بصيغة المشاركة أو المضاربة) •التمويل عن طريق صيغ المعاملات الإسلامية – عقود الشركات أو المشاركات – عقود البيوع – عقود التأجير أو الاجارة – عقود الديون (القرض الحسن) * الاستثمارات المباشرة (في النشاطات المباحة شرعا) – (صناعية/ زراعية/ خدمية) * الأصول الثابتة (لا تختلف عن البنوك غير الإسلامية)

وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري

وظائف البنوك التجارية	التعليق على مدي جوازها من منظور البنك الإسلامي
1- قبول الودائع:	
- الودائع الجارية	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائدة عليها
- الودائع الآجلة (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها
- الودائع الادخارية (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها
2- تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها (يستثني من ذلك القرض الحسن/بدون فوائد)
3- خصم الأوراق التجارية (تقاضي سعر فائدة)	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائدة عليها
4- تقديم الخدمات المالية (تقاضي عمولات)	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائدة عليها

الوحدة 9 البنوك – البنوك المركزية

- تعتبر البنوك المركزية من البنوك التي لها طبيعة متميزة ومهام خاصة تختلف تماما عن طبيعة ومهام سائر البنوك الأخري التي سبق الحديث عنها
- تمثل البنوك المركزية السلطات النقدية التابعة للدولة والتي يناط بها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية على النحو الذي سيأتي تفصيله لاحقا، لذلك نجد أن جميع البنوك المركزية تتبع من حيث ملكيتها للدولة ولا يوجد دولة ما في سائر دول العالم يكون فيها البنك المركزي تابعا للقطاع الخاص
- لا تقبل البنوك المركزية - في كافة دول العالم - الودائع من الأفراد (الجمهور) وكذلك لا تقوم بمنح الائتمان أو التمويل للأفراد من الجمهور
- في جميع دول العالم، يوجد بنك مركزي واحد فقط باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية (دول الاتحاد الأوربي)

نشأة وتطور البنوك المركزية جاءت نشأة البنوك المركزية في مرحلة أعقبت نشأة البنوك التجارية			
1694	**1914**	**1929**	**1946**
شهد هذا العام نشأة أول بنك مركزي في انجلترا وتجدر الاشارة إلي أن هذا البنك كان مملوكا للقطاع الخاص	شهد هذا العام تأسيس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم بدور البنك المركزي	شهد هذا العام الكساد الكبير ثم تلي هذا الحدث لاحقا قيام الحرب العالمية الثانية وانهيار قاعدة الذهب	شهد هذا العام تأميم بنك انجلترا المركزي من قبل الدولة ليصبح مملوكا للقطاع العام
اعتبارا من هذا التاريخ (1946) انتشرت البنوك المركزية في جيمع دول العالم والتى أصبحت ملكا خالصا لحكومات الدول بسبب حاجة هذه الدول لتمويل وإدارة الدين العام.			

وظائف البنوك المركزية

وظيفة بنك الاصدار أو بنك العملة

اصدار الكميات المطلوبة من العملات المعدنية والعملات الورقية.	سحب واستبدال الفئات التالفة من هذه العملات	تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرفها عن طريق الاحتفاظ بالكميات الكافية من الاحتياطيات من العملات الأجنبية ومعدن الذهب	اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تحول دون تزييف وتزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد.

مثال: الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لحماية عملتها من التزوير حيث قامت بإعادة طباعة الورقة المالية فئة 500 ريال، وإدخال العديد من العلامات الأمنية عليها. ومن أهم تلك العلامات:

الطبقة الفضية اللامعة المتغيرة بصرياً على هيئة شكل زخرفي يتضمن شعار الدولة وقيمة الفئة تظهران بشكل متحرك عند زوايا معينة بالنسبة للناظر إليها	الحبر المتغير الألوان وهو عبارة عن شكل زخرفي مطبوع بحبر متغير بصرياً من اللون الأخضر إلى الأزرق تدريجياً عند إمالة الورقة	خيط الأمان المتقطع الفضي بعرض 4 ملم على شكل نوافذ في ظهر الورقة يتضمن عبارة مؤسسة النقد العربي السعودي وقيمة الورقة 500 يظهر بشكل واضح عند تعريض الورقة للضوء المرسل	العلامة المائية لقيمة الورقة حيث تتضمن قيمة الفئة 500، وتظهر في منطقة العلامة المائية عند تعريض الورقة للضوء المرسل	خاصية تعرف المكفوفين على الورقة هي عبارة عن شكل زخرفي متكرر أربع مرات بالطباعة الغائرة يساعد المكفوفين وضعاف البصر على التعرف على قيمة الفئة عند لمس الورقة

وظيفة بنك الحكومة

يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة ويقوم بادارة وتنظيم هذه الحسابات ويتابع معاملاتها داخليا وخارجيا	يقدم البنك المركزي الاستشارات والنصح المالي للحكومة فيما يتعلق بعقد اتفاقيات القروض مع الدول والمؤسسات الدولية والاقليمية	يتولي البنك المركزي إدارة الدين العام الداخلي للحكومة	يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للحكومة

وظيفة بنك البنوك

يتيح البنك المركزي غرفة المقاصة للبنوك التجارية والمتخصصة وخلافها لكي تقوم بتسوية الحقوق والالتزامات فيما بينها، وذلك من خلال حساباتها التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي، علما بأن المقاصة تحولت مع ادخال التقنية الحديثة من المقاصة اليدوية إلي المقاصة الالكترونية	الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه لكي يتمكن من التحكم في السيولة في الاتجاه الذي يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد	يعتبر البنك المركزي الملاذ الأخير للبنوك التجارية، حيث يقوم باقراضها في الحالات الطارئة التي تعاني فيها من عجز في السيولة، وحين تستنفذ كافة السبل والوسائل التي توفر لها السيولة المطلوبة (خط الدفاع الأخير)

وظيفة التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي (الضبط المؤسسي)	وضع القوانين التي تنظم تأسيس وانشاء كافة أنواع البنوك، حيث يشمل ذلك الشروط المتعلقة بالحد الأدني لرأس المال وشروط تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام	وضع الضوابط المتعلقة بالعمليات التشغيلية للبنوك كالتعريفة المصرفية والاجراءات المتعلقة بالقروض ومنح التمويل وضوابط الأموال المرهونة والضمانات المصرفية وضمان حقوق المودعين	المراقبة الدورية على كافة البنوك للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح والضوابط التي اصدارها، حيث يتبع البنك المركزي في ذلك اسلوبين للرقابة: أ/ الرقابة عن بعد عبر التقارير التي يتم الحصول عليها من البنوك. ب/ الرقابة الميدانية، وذلك عن طريق قيام فرق رقابية تابعة للبنك المركزي بزيارات مفاجئة لفروع البنوك
وظيفة إدارة عرض النقود	يقصد بعرض النقود كمية أو حجم وسائل الدفع المتاحة في المجتمع والتي تستخدم في ابراء الذمم (تسوية المبادلات) تعتبر هذه الوظيفة من **أهم وأخطر وظائف البنك المركزي** وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسة النقدية والتي تعتبر أحد الركائز الهامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية		

ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي بصفة عامة مصادر أمواله وأوجه استخدامات هذه الأموال، والتي يتم التعبير عنها وفق المفاهيم والأعراف المحاسبية بالخصوم (المطلوبات) من جانب والأصول (الموجودات) في الجانب الآخر

يجب التنبيه إلي أن البنك المركزي لا يعتبر من المؤسسات التي تهدف إلي تحقيق الربح التجاري. وبالتالي فإن مؤشرات الأداء التي يتم تطبيقها على سائر البنوك الأخري، والتي تستمد من بيانات ميزانياتها، لا تنطبق على البنك المركزي ولا تلائمه بسبب الاختلاف في الأهداف

وفي ما يلي نستعرض بنود ومكونات ميزانية البنك المركزي:

الموارد (الخصوم/المطلوبات)	
الودائع	تعتبر الودائع بالبنك المركزي في حكم الودائع الجارية (لا يدفع البنك المركزي في مقابلها سعر فائدة للجهات المودعة). وتنقسم هذه الودائع من نوعين: أولهما: الودائع بالعملة المحلية، وتشمل: - الودائع الحكومية (ودائع وزراة المالية والمؤسسات الحكومية)، والتي تحتفظ بها الدولة لدى البنك المركزي باعتباره المستشار المالي للحكومة. - ودائع البنوك (التجارية والمتخصصة وخلافها). - ودائع المؤسسات المالية الأخري بخلاف البنوك (المؤسسات المالية غير المصرفية). ثانيهما: الودائع بالعملة العملات الأجنبية وهي تخصص عموما لمقابلة التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي.
خصوم/مطلوبات أخري	تشمل مخصصات الالتزامات الأخرى على البنك المركزي، مثل المخصصات النقدية لعمليات المقاصة
حساب رأس المال	يمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي ممثلة في رأس المال المدفوع ومخصص الاحتياطيات غير الموزعة

الاستخدامات (الأصول/الموجودات) يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي الكيفية التي يوظف بها البنك المركزي الموارد المتجمعة لدية. وتشمل هذه الاستخدامات الآتي:	
الأوراق المالية	تشمل أنواع الأوراق المالية التي تستخدم في عمليات إدارة سياسة السوق المفتوحة، مثل السندات الحكومية وأذون الخزانة وخلافها.
القروض أو الحقوق على الآخرين	تشمل القروض التي يتم منحها من قبل البنك المركزي للجهات التالية: - القروض المقدمة للحكومة لتمويل عجز الموازنة. - القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.
الأصول/الموجودات الأجنبية	تشمل هذه على الذهب والعملات الأجنبية والودائع لدى البنوك الأجنبية بالاضافة إلي حقوق السحب الخاصة واحتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
الأصول/الموجودات الأخري	تشمل الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي.

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
* **الكتلة النقدية** – العملات في التداول (المعدنية والورقية) خارج الجهاز المصرفي – احتياطيات البنوك والمؤسسات المالية الاخري * **الودائع** – الودائع الحكومية – ودائع البنوك (التجارية والمتخصصة وخلافها) – ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية * **خصوم/مطلوبات أخري** * **حساب رأس المال والاحتياطي**	* **الأوراق المالية** – سندات حكومية – أذون خزانة * **القروض أو الحقوق على الآخرين** – قروض الحكومة – قروض البنوك التجارية والمتخصصة * **الأصول/الموجودات الأجنبية** – الذهب والعملات الأجنبية – الودائع لدى البنوك الأجنبية – حقوق السحب الخاصة – احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي – الاستثمارات الأجنبية المباشرة * **الأصول/الموجودات الأخري**

يتضح الاستعراض السابق لميزانية البنك المركزي أنها بمثابة الآلية التي يعمل بموجبها البنك المركزي على إدارة عرض النقود وإدارة القروض والائتمان والتحكم في السيولة بالاقتصاد، حيث يظهر جانب الأصول أدوات التحكم النقدي، بينما يظهر جانب الخصوم مكونات احتياطيات البنوك.

تعريف البنك المركزي: يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة نقدية عامة (تتبع للدولة) وتحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي. وهو الهيئة التي تتولى إصدار العملات (الورقية والمعدنية) وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي عن طريق قيامها بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي.

الوحدة 10 البنوك – البنوك المركزية

في المحاضرة السابقة تم تقديم شرح مفصل لجميع وظائفه، عدا وظيفة إدارة عرض النقود (أو ما يعرف بالسياسة النقدية). فنظرا لأهمية هذه الوظيفة، سيتم تخصيص هذه المحاضرة للحديث عنها بدرجة أكبر من التفصيل

مفاهيم ذات صلة بإدارة عرض النقود

السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الاجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف **التأثير على عرض النقود**، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي ككل بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويندرج تحت ذلك تحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري أو الأهداف الذهبية والتي تشمل ما يلي:

معدلات نمو اقتصادي مرتفعة	استقرار المستوي العام للأسعار	استخدام كامل أو توظيف كامل	توازن ميزان المدفوعات
خفض معدلات الفقر	خفض معدلات التضخم	خفض معدلات البطالة	الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية

السياسة النقدية الانكماشية وجود تضخم (فجوة تضخمية)

يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية انكماشية **في حالة وجود تضخم** في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا، يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية			
سحب أو امتصاص السيولة الفائضة (القوة الشرائية) من أيدي الأفراد ومن البنوك.	يترتب على ذلك حدوث نقص في حجم النقد الموجود في التداول والحد من آلية خلق نقود الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية.	ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أوتعادله مع العرض الكلي.	المحصلة النهائية تكون انخفاض في المستوي العام للأسعار **(مكافحة التضخم)**

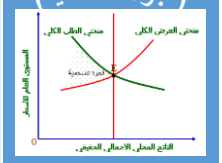

السياسة النقدية التوسعية وجودركود (فجوة انكماشية)

يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية توسعية **في حالة وجود ركود** في الاقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية)، الأمر الذي يؤدي إلي انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا، يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية			
ضخ سيولة اضافية تتاح للأفراد والبنوك	يترتب على ذلك حدوث زيادة في حجم النقد الموجود في التداول (القوة الشرائية) وزيادة قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ومضاعفتها	ينتج عن ذلك زيادة في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أوتعادله مع العرض الكلي	المحصلة النهائية تكون ارتفاع في المستوي العام للأسعار ومن ثم تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج فتدور حركة النمو، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف **(مكافحة البطالة)**

تابع... مفاهيم ذات صلة بإدارة عرض النقود	
السندات وأذون الخزانة الحكومية	بشكل عام يعتبر كلاهما أداة دين تلجأ إليها الحكومات. ويتميز كلاهما بقابليتهما للتداول في الأسواق المالية الثانوية. وفي تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية المدونة على السند أو الإذن مضافا إليها عائد (سعر فائدة). وكما اشير سابقا، يقوم البنك المركزي بإدارة عملية طرح السندات وأذون الخزانة نيابة عن الحكومة. ووجه الاختلاف الأساسي بين السندات (3 اشهر إلى 12 شهر) وأذون الخزانة(سنة إلى عشرة)، يتمثل في أن أجل استحقاق السندات يتراوح بين ثلاثة إلي اثني عشر شهرا، بينما يمتد أجل استحقاق أذون الخزانة إلي مدي يتراوح بين عام وعشرة أعوام
سعر الخصم	سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل ما يعيد خصمه من أوراق مالية (كالسندات وأذون الخزانة) تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية.

أدوات السياسة النقدية

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود. ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلي مجموعتين:

الأدوات الكمية

هي أدوات قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولي التأثير في حجم أو كمية الاحتياطيات بالبنوك التجارية. ومن أهم هذه الأودات ما يلي

نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من أبرز وسائل السيطرة على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان أو ما يعرف بنقود الودائع (توسيع أو تقليص الائتمان). ويعتمد استخدام هذه الوسيلة على الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة

في حالة الركود الاقتصادي	في حالة الضغوط التضخمية
يتبني البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، وذلك بالقدر الذي يمكن هذه البنوك من زيادة التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) والقروض أضعافا مضاعفة، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم خفض معدلات البطالة	يتبني البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، فيتقلص نشاط هذه البنوك في مجال منح التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) والقروض، بالقدر الذي يؤدي إلي حدوث تراجع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من وسائل التدخل **المباشر** ولا يتم اللجوء إليها عادة إلا عندما تعتزم السلطات النقدية احداث تغيرات كبيرة في حجم احتياطيات البنوك التجارية. ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير)، تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني **أقل فاعلية** مقارنة بالأدوات الكمية الأخري

نسبة الاحتياطي القانوني يظهر في جانب الخصوم تحت بند الودائع على شكل **ودائع جارية, ودائع لأجل, ودائع ادخارية**

سعر الخصم

تواجه البنوك التجارية في بعض الأحيان متطلبات لسحب السيولة بما يفوق امكانية تلبية هذه المتطلبات من الموارد المتاحة لديها. وفي الغالب يعزي ذلك لأحد الاعتبارات التالية

- **حدوث زيادات طارئة في متطلبات السحب من قبل أصحاب الودائع الجارية.**
- **حدوث زيادات موسمية في الطلب على الائتمان (الاقتراض)،**

في مثل هذه الظروف، تلجأ البنوك التجارية - عادة - إلي البنك المركزي للحصول على القروض أو السيولة عن طريق اعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مقابل دفع فوائد على خصم هذه الأوراق التجارية. ويستخدم البنك المركزي في هذه الحالة سعر الخصم للتأثيرعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة

في حالة الركود الاقتصادي	في حالة الضغوط التضخمية
يتبني البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوي يقل عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق، الأمر الذي يمكن هذه البنوك من خفض تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها، فيزيد الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطالة	يتبني البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق رفع نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوي يفوق معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق، الأمر الذي يدفع هذه البنوك رفع تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها، فيتراجع الطلب على التسهيلات الائتمانية سواء بغرض الاستهلاك أم بغرض الاستثمار، فيحدث انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم

تعتبر سياسة سعر الخصم من وسائل التدخل **غير المباشر**، إلا أنه لا يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة لأن الفهم الخاطئ لها أو سوء تفسيرها قد يؤدي إلي نتائج عكسية. ومن حيث درجة الفاعلية (التأثير)، تعتمد سياسة سعر الخصم على مدي تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق (الجمهور والبنوك التجارية)

يضهر سعر الخصم في جانب الخصوم في بند **الاقتراض من الغير: قروض من البنوك التجارية, قروض من البنك المركزي**

تابع ... الأدوات الكمية	
عمليات السوق المفتوحة	تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بالتأثير على عرض النقود من خلال القيام بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (السندات وأذون الخزانة). ويستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة في التأثيرعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة

في حالة الركود الاقتصادي	في حالة الضغوط التضخمية
يتبني البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق شراء الأوراق المالية الحكومية سواء من الجمهور أو من البنوك التجارية فيغذي حسابات البنوك بسيولة اضافية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم شراءها، وبالتالي تزيد قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية باضعاف هذه القيمة، فيحدث ارتفاع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطالة	يتبني البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية سواء للجمهور أو للبنوك التجارية فتنقص السيولة بالبنوك التجارية بمقدار قيمة الأوراق المالية التي تم بيعها، وبالتالي تقل قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية، فيحدث انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم.

تعتبر سياسة السوق المفتوحة من وسائل التدخل **غير المباشر**، فضلا عن أنها تعتبر من أكثر الأدوات الكمية فاعلية بسبب المرونة التي تتمتع بها فيما يتعلق بإدارة عرض النقود، لذلك نجد أنه يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة، خصوصا في الدول المتقدمة.

تظهر **سندات وأذون خزانة في الاصول تحت بند محفظة الاوراق المالية على شكل: أسهم, سندات وأذون خزانة**

الأدوات غيرالكمية (الادوات الانتقائية) أيضا تسمي بالأدوات الانتقائية وهي غير قابلة للقياس الكمي وتستهدف بالدرجة الأولي تشجيع البنوك التجارية لكي تقوم بتوجيه نشاطها في مجال منح التسهيلات الائتمانية والقروض لقطاعات معينة. ومن أهم هذه الأودات ما يلي	
سياسة الاقناع الأدبي	وذلك من خلال اصدار التوجيهات والتعليمات للبنوك لكي تنفذ ما يريده البنك المركزي طوعا
سياسة العقوبات والجزاءات	وذلك من خلال اصدار الغرامات أو قرارات المنع للبنوك التي لا تنصاع لسياسة الاقناع الأدبي
سياسة الحوافز	وذلك من خلال اعطاء البنوك المتميزة في الأداء والأكثر استجابة لموجهات البنك المركزي حوافز نقدية أو سعر خصم تمييزي
تحديد قطاعات ذات أولوية	وذلك من خلال اصدار التعليمات للبنوك باعطاء أولوية لقطاع معين أو فئات معينة في المجتمع من حيث حجم التمويل أو تكلفة التمويل

البنوك الدولية

التعريف

تسمي أيضا بالبنوك متعددة الجنسية، وهي مؤسسات عابرة الحدود الجغرافية لها شبكة من الفروع في الاقطار الأجنبية (تسمي بالدول المستضيفة) خارج دولة المقر (تسمي بالدولة الأم)

الخصائص

تتعامل بالعملات الأجنبية إلي جانب عملتها المحلية	**تتمتع بحرية الحركة ونقل الموارد الاقتصادية (المالية/البشرية)**	**الاستخدام المكثف لتقنية المعلومات الحديثة ITC في عملياتها البنكية لتلعب بذلك دورا كبيرا في تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتهيئة للعولمة**

النشأة والتطور مرحلتين

مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولي	مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولي
تميزت هذه المرحلة بأن الغالبية العظمي من البنوك الدولية كان **منشأها الدول الأوربية**، مثل: انجلترا, فرنسا, ايطاليا, هولندا, ألمانيا, حيث ارتبطت هذه البنوك بالظاهرة الاستعمارية التي ساعدت على انتشار فروع البنوك التابعة لهذه الدول في الدول التي كانت تخضع لاستعمارها (انشاء المناطق النقدية)	تميزت هذه المرحلة بأن الغالبية العظمي من البنوك الدولية كان منشأها **الولايات المتحدة** الأمريكية. فالمعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لا تسمح لبنوكها – قبل فترة الحرب العالمية الأولي – بممارسة نشاطها خارج الحدود بهدف التركيز التنمية الاقتصادية المحلية. وفي عام 1913 صدر قانون فيدرالي يسمح للبنوك الأمريكية بممارسة نشاطها خارج الحدود **ومنذ ذلك التاريخ، تزايد نشاط البنوك الدولية أمريكية المنشأ وحققت انتشارا واسعا في مختلف دول العالم سواء كانت منفردة أو في شكل تحالفات مع بنوك تابعة لدول أخري (في الغالب بنوك تابعة للدول الأوربية)**

دور البنوك الدولية في الاقتصاد العالمي

لعبت البنوك الدولية دورا يعتبرعلى قدر كبير من الأهمية في الاقتصاد العالمي والذي يمكن ابرازه من خلال المجالات التالية

التجارة الدولية	ويقصد بها تجارة السلع والخدمات التي تجسدها عمليات التصدير والاستيراد، حيث ساهمت البنوك الدولية في تسارع معدلات النمو في التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم. وقد ساعدها على ذلك توقيع الاتفاقيات التي تستهدف التخفيف من القيود على التجارة الدولية، سواء ما يتعلق بالقيود الكمية (نظام الحصص)، أوفيما يتعلق بخفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع. ومن أبرز هذه الاتفاقيات، ما يعرف بالجات GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في عام 1947) والتي تطورت لتصبح ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية WTO وما تفرع عنها من اتفاقيات مثل الـ GATS
حركة رؤوس الأموال	ويقصد بذلك حركة رؤوس الأموال في المجالين: **مجال الاقراض والاقتراض الدولي (الحكومي), مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI (الخاص)** حيث ينسب الفضل للبنوك الدولية في تنشيط حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ومن ثم مساعدتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. ولكن مع ذلك، لم تخلو حركة رؤوس الأموال من الجوانب والاعتبارات السلبية التي صاحبتها، ممثلة في شكلين: **رؤوس الأموال الساخنة, غسيل (تبييض) الأموال** **رؤوس الأموال الساخنة:** هي مبالغ كبيرة غالباً تنتقل بين الدول للإستفادة من فروق الأسعار والمضاربة في الأسهم والسندات وتدخل في وقت قصير وسريع جداً وتخرج أيضاً في وقت قصير
التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية	لعبت البنوك الدولية دورا كبيرا في أن تجعل الاقتصاد العالمي يتسم بدرجة عالية من التشابك والترابط بين الاسواق النقدية (التداول قصير الأجل) والأسواق المالية (التداول طويل الأجل) والتي تمثل حلقة الوصل أو الوجه الآخر للترابط بين مختلف بلدان العالم في مجال تجارة المنتجات من السلع (الزراعية والصناعية) والخدمات، ومن ثم العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول (تجربة الاتحاد الأوربي) لكن في نفس الوقت، لا يخلو هذا التكامل بين الأسواق النقدية والأسواق المالية من الانتقادات بسبب تداعيات المخاطر المصاحبة له والتي تجعل الاقتصاد العالمي - بين الحين والآخر – عرضة للأزمات المالية والصدمات الاقتصادية (الأزمة المالية العالمية) إذا نظرنا إلي التجارة الدولية كأحد مؤشرات هذا التكامل نلاحظ أن حجم التجارة الدولية زاد من حوالي 1.2 ترليون دولار في عام 1975 إلي حوالي 4 ترليون دولار في عام 1985، ثم إلي حوالي 6.5 ترليون دولار في عام 1990، وإلي حوالي 10 ترليون دولار في عام 1995، وإلي حوالي 13 ترليون دولار في عام 2000، ثم إلي حوالي 22 ترليون دولار في عام 2007 (تعادل تقريبا ثلث حجم الناتج الإجمالي لجميع دول العالم في ذلك العام)

أنواع البنوك الدولية

البنوك المراسلة (الاقدم)

الوظائف			
الاعتمادات المستندية	الحوالات واستلام وتسليم الأموال	تنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبي	العديد من الخدمات المالية **الدولية** الأخري

مكاتب التمثيل

سعت العديد من البنوك الدولية إلي انشاء ما يعرف بمكاتب التمثيل، خصوصا في تلك الدول التي لا تسمح قوانينها المحلية بإنشاء بنوك أجنبية بها. ومن خصائص مكاتب التمثيل أنها تعتبر ذات صلاحيات المحدودة، حيث لايسمح لها بقبول الودائع أو تقديم القروض أو قبول الحوالات وتحويل الأموال

الوظائف		
توفير معلومات عن فرص الاستثمار في الدول التي تتواجد فيها	استقطاب رجال الأعمال في الدوال التي تتواجد فيها للتعامل مع البنوك التي تتبع لها في الدولة الأم أو دولة المقر	تعتبر نواة لإنشاء فروع للبنك الذي تتبع له في المستقبل

بنوك الأوفشور

يطلق عليها بنوك الأوفشور (Off-shore Banks) لأنها لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه، حيث تنحصر نشاطاتها في عمليات الاقتصاد الدولي

الوظائف	
تقوم بالاتصالات الفورية بين الأسواق النقدية الدولية مستفيدة من المزايا الجغرافية للبلد الذي تتواجد فيه (البحرين/هونج كونغ)	تستفيد من المزايا التي توفرها البلد المستضيفة ممثلة في انخفاض نسبة الضرائب أو عدم وجودها بالأساس، الأمر الذي يجعلها ملاذا آمنا لرؤوس الأموال من مختلف الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة (وهي بذلك تكون أشبه بالأسواق الحرة للسلع)

فروع البنوك الأجنبية

تكون هذه الفروع مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيسي وتمارس نشاطاتها في دول أجنبية

الخصائص	
تظهر أمام عملائها في الدول المستضيفة بصفة محلية وتتعامل مع الاقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه	تكون الإدارة عادة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم امكانياتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية

بهذه الصفات المذكورة، تكون فروع البنوك الأجنبية صورة مغايرة ومختلفة تماما عن بنوك الأوفشور

البنوك المشتركة

تعرف أيضا بالتجمع المصرفي والتي تعمل على تقديم القروض المشتركة لتمويل مشروعات دولية كبيرة (مثل: بناء السدود، انشاء المطارات، رصف وتعبيد طرق المرور السريع، انشاء مشاريع السكك الحديدية أو مشاريع الطاقة وخلافها) للحكومات أو المؤسسات الحكومية.

الخصائص		
يتجاوز مبلغ القرض الذي تقوم بمنحه امكانيات أي بنك منفرد ضمن التجمع المصرفي	يقوم أحد البنوك الدولية ضمن التجمع (يسمي بالبنك الرائد) بتنظيم وإدارة القرض	تستخدم البنوك المشتركة الصيغ الحديثة في تمويل هذا النوع من المشروعات والتي عرف باسم صيغ البناء والتشغيل وتحويل الملكية BOT

- خصصنا الفصل الأول من هذا المقرر للحديث عن نشأة النقود وتطورها ووظائفها، فضلا عن استعراض القواعد والنظم النقدية والتي تمثل الاطار القانوني والتشريعي المتعلق بتعزيز مسألة القبول العام للنقود داخليا وخارجيا، باعتبارها أهم الأصول الاقتصادية على الاطلاق.
- خصصنا الفصل الثاني من هذا المقرر للحديث عن البنوك (بكافة أشكالها وأنواعها)، باعتبارها من أكثر المؤسسات الاقتصادية أهمية والتي تتعامل في النقود وتتعامل بالنقود مستهدفة بذلك تحقيق الكفاءة الاقتصادية في مجالات استخدام والنقود تداولها
- سنخصص هذ الفصل لدراسة موضوع نظريات الطلب على النقود، وذلك لمعرفة دوافع الطلب على النقود والعوامل المؤثرة في الطلب على النقود، خاصة سعر الفائدة باعتباره آلية التأثير على عرض النقود (السياسات النقدية)، ومن ثم تأثيره تبعا لذلك على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية

مفاهيم ذات صلة بنظريات الطلب على النقود	
الطلب على النقود	الرغبة في الاحتفاظ بالأصول المالية في شكل نقدي، بمعني آخر في شكل سيولة، سواء خارج قنوات قطاع البنوك (الجهاز المصرفي) أو داخل قنوات البنوك في شكل ودائع جارية، وذلك بغرض اجراء المعاملات. والمعلوم أن الوحدات الاقتصادية التي تحتفاظ بالنقود بالشكل المشار إليه آنفا، لا يتحقق لها أي عائد (ربح أو فائدة)، مقارنة بالوحدات الاقتصادية التي تحتفظ بالنقود في شكل أصول مالية مدرة للعائد كالأسهم والسندات وأذون الخزانة
الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي)	يقصد به قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للدولة في خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، ويتم الحصول عليه عن طريق ضرب الناتج المحلي الحقيقي (Y) في مستوي الأسعار (P)
كمية النقود	يقصد بها حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد والتي سبق شرح مكوناتها عند الحديث عن وظيفة البنك المركزي في إدارة عرض النقود بالمفاهيم الثلاثة (عرض النقود بالمفهوم الضيق: M_1، عرض النقود بالمفهوم الواسع: M_2، عرض النقود بالمفهوم الأوسع: M_3). ولغرض التبسيط سنرمز لكمية النقود أيا كانت من بين الخيارات الثلاثة المفاهيم المذكورة بالرمز M
سرعة دوران النقود	يقصد بها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلي أخري لتسوية المبادلات في خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) ويتم الحصول على سرعة دوران النقود (V) بقسمة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي) (PY) على كمية النقود (M) : V = PY/M

النظرية التقليدية (صيغة التبادل) ايرفنج فيشر نهاية القرن 19 بداية القرن 20	
مقدمة	تتمحور هذه النظرية في الأساس حول كيفية تحديد الناتج (أو الدخل) المحلي الإجمالي. ولكن جرت العادة على استخدام الاطار التحليلي لهذه النظرية في تقديم نظرية للطلب على النقود، وذلك من خلال تناول العلاقة بين كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها والدخل المحلي الإجمالي (النقدي)
صيغة النظرية الكمية	**اعتمدت نظرية فيشر على صيغة (معادلة) رياضية أطلق عليها معادلة معدل التبادل، وذلك على النحو $M \times V = P \times Y$** حيث ترمز كل من: M : إلي كمية النقود, V : إلي سرعة دوران النقود, P : إلي مستوي الأسعار, Y : إلي الناتج المحلي الإجمالي (السلعي). من الصيغة السابقة لمعادلة معدل التبادل يمكن القول، أن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها، تساوي مستوي الأسعار مضروبا في الناتج المحلي الإجمالي (عدد المبادلات/الصفقات المبرمة). وبالتالي الطرف الأيسر من المعادلة يمثل **عرض النقود** $= M \times V$ وبنفس القدر، يمكن النظر إلي الطرف الأيمن من المعادلة على أنه يمثل: انفاق النقود $= P \times Y$ **وبعبارة أخري، لابد أن يتساوى جانب العرض مع جانب الانفاق والذي يمثل في هذه الحالة جانب الطلب**
افتراضات النظرية الكمية	ثبات معدل دوران النقود في المدي القصير(V): عزو فيشر هذا الثبات لمعدل دوران النقود إلي بعض العوامل المؤسساتية والتقنية مثل - الانتشار الجغرافي الواسع لفروع البنوك. - تعدد أدوات التمويل (المنتجات المالية). - زيادة وانتشار الوعي المصرفي فيما يتعلق بالادخار والاستثمار والاستهلاك. - التقدم التقني في مجال الاتصالات وتسخير التقنية لإتمام المعاملات المصرفية. حيث يري فيشر أن العوامل المذكورة جميعها تسهم في زيادة معدل دوران النقود ومن ثم زيادة فاعلية تأثير عرض النقود على الدخل النقدي، لكنها كما أشير لا تتغير إلا في المدى الطويل. ثبات الناتج الحقيقي في المدي القصير(Y): نظرا لإنتماء فيشر إلي مدرسة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، فهذه المدرسة تؤمن بتلقائية توازن الاقتصاد، بدعوى أن العرض يخلق الطلب المساوي له (قانون ساي Say's Law)، أى أن ما يتولد من دخل من تحقق الناتج الإجمالي المحلي، يكون كافيا لتوليد انفاق كلى معادل له باستمرار وعند مستوي التوظف (التشغيل) الكامل تغير كمية النقود (M): يعتبر فيشر كمية النقود هي **المتغير المستقل** الوحيد ضمن مكونات معادلة معدل التبادل، أى تتغير بمعزل عن المكونات الأخري بالزيادة أو بالنقصان. تغير مستوي الأسعار (P): يعتبر فيشر أن مستوي الأسعار يتغير أيضا ولكن تغيره **يكون تبعا** للمتغير المستقل كمية النقود.
	بناءً على الافتراضات السابق ذكرها يمكن إعادة صياغة معادلة معدل التبادل لتصبح على النحو التالي $M \times \bar{V} = P \times \bar{Y}$ **حيث أن الخط الأفقي أعلى كل من (V و Y) يعني ثبات قيمة كل منهما في المدي القصير**

- **مثال**
- لو فرض أنه لدينا القيم التالية لمكونات معادلة معدل التبادل:
- مرة في العام V= 100, بليون وحدة نقدية M= 5, بليون صفقة Y= 2.5, وحدة نقدية P= 200
- 5 × 100 = 200 × 2.5 <-- 500 =500
- وبافتراض أن كمية النقود زادت من 5 بليون وحة نقدية إلي 10 بليون وحدة نقدية، فبالتعويض في معادلة معدل التبادل نحصل على القيم التالية:
- 10 × 100 = 400 × 2.5
- 1000 =1000
- إذن النتيجة النهائية، هي الزيادة في مستوي الأسعار P بنفس النسبة (الضعف) وفي نفس اتجاه الزيادة في كمية النقود M

	تابع ... النظرية التقليدية (ايرفنج فيشر نهاية القرن 19 بداية القرن 20)
استنتاجات النظرية الكمية	**هذه الاستنتاجات الثلاثة كانت تمثل مصدر الانتقاد الأساسي للنظرية الكمية في الطلب على النقود، حيث أثبت الواقع عدم صحتها** وجود علاقة تلقائية بين النقود المعروضة من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى، وهي علاقة **طردية** تناسبية، دون أي أثر على الناتج الحقيقي (التركيز على جانب العرض) تستخدم النقود في المبادلات فقط، وأن الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات. وبالتالي تقلل هذه النظرية من أهمية الوظائف الأخرى للنقود. وبالذات كون أن وظيفة النقود مخزن للقيمة، وبذلك يكون دور النقود محايدا في الاقتصاد استبعاد الدوافع الأخري للطلب على النقود، خاصة الطلب على النقود لشراء أصول مالية ذات عائد كالأسم والسندات، الأمر الذي تلاتب عليه فليس لسعر الفائدة أي دور في نظرية فيشر للطلب على النقود

	النظرية التقليدية في الطلب على النقود (صيغة الأرصدة النقدية)
صيغة النظرية	ويطلق عليها أحياناً اسم نظرية **كامبريدج**، وذلك نسبة لعدد من العلماء في قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج. ووفقاً لهذه النظرية، فإن كمية النقود المطلوبة لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات، بل ترتبط بمعدل الدخل. بمعني آخر، تبني هذه النظرية تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى. ولذلك، فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبة. ولهذا الغرض، يمكن إعادة ترتيب صيغة معادلة معدل التبادل لكي تتوافق مع هذا الغرض على النحو التالي: **M × V = P × Y ← بقسمة طرفي المعادلة على (V)، نحصل على النتيجة التالية** $M = \frac{1}{V} \times PY$ حيث تشير PY للدخل النقدي وتشير 1/V، إلي مقلوب سرعة دوران النقود وتشير M إلي كمية النقود
افتراضات النظرية	**توازن سوق النقود**: بمعني أن كمية النقود التي في حوزة أفراد المجتمع مساوية تماما لكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها، أي كمية النقود المطلوبة ($M^d=M^s$) **ثبات (V) في المدي القصير**: ولذا يمكن احلال الثابت (k) مكان (1/V) وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي $M^d = k \times PY$ حيث توضح هذه المعادلة، أن المجتمع سيطلب نسبة من النقود مقدارها (k) من الدخل الإجمالي في أي وقت من الأوقات. أي بمعني آخر، لن يخصص المجتمع كل النقود التي في حوزته للمبادلات. وهذا يعني أن صيغة الأرصدة النقدية تنظر للنقود باعتبارها مخزناً للقيمة أيضاً. خلاصة الأمر، تركز صيغة معادلة التبادل (لفيشر) على أسباب انفاق النقود، أما صيغة معادلة الأرصدة النقدية (مدرسة كامبريدج)، فهي تبحث في أسباب الاحتفاظ بالنقود.

جاءت النظريات النقدية الحديثة في تفسير الدوافع أو العوامل التي تحدد الطلب على النقود لكي تتلافي بعض أوجه القصور في النظريات النقدية التقليدية في الطلب على النقود. وترتيبا على هذا الفهم، بدأت النظريات الحديثة بتوجيه الانتقادات للنظريات التقليدية في الطلب على النقود

الانتقادات للنظريات التقليدية في الطلب على النقود			
رفض فرضية ثبات معدل دوران النقود	رفض فرضية عدم تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود (حياد سعر الفائدة)	رفض فرضية العلاقة الميكانيكية والتناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فهناك عوامل أخري بخلاف كمية النقود تؤثر على مستوي الأسعار (تكاليف الانتاج أو الضرائب أو الدعم والاعانات)	رفض فرضية التوازن التلقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي حسب نص قانون ساى في الأسواق (Say's Law)

النظرية الحديثة في الطلب على النقود (صيغة تفضيل السيولة) جون مينارد كينز

تنسب نظرية الطلب على النقود بصيغة تفضيل السيولة للاقتصادي الانجليزي الأصل جون مينارد كينز John Maynard Kenyes والذى يوصف بأنه أحدث ثورة في مجال الفكر الاقتصادي، عندما أصدر كتابه الشهير النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود في عام 1936. ومن جانبه، قسم كينز محددات الطلب على النقود إلي ثلاثة دوافع

دافع المبادلات أو المعاملات

يقصد بذلك أن الأفراد يطلبون نقوداً من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل، حيث أقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الإيجابية (الطردية) بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد, فالمرء يحتاج للاحتفاظ بمبلغ من المال لدفع فواتير مستحقة عليه أو من أجل شراء احتياجاته اليومية من المحلات التجارية، مع أن هذا الجزء من الطلب يُفقد الفرد عائداً كان يمكن تحقيقه، لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في شكل أصول تحقق عوائد لذلك يجد المرء أنه مضطرا للتضحية بهذا إذا أراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود

كينز يعترف بوظيفة النقود كوسيط للتبادل وأن الطلب عليها هنا طلب مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات (الاتفاق مع النظرية الكمية التقليدية)

يتأثر هذا الطلب على النقود بالدخل، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة موجبة (طردية). وعليه فإن ذوي الدخول المنخفضة تكون قيمة مبادلاتهم منخفضة والعكس صحيح

يقر كينز بأنه لا توجد علاقة للطلب على النقود بسعر الفائدة

محددات الطلب على النقود بدافع المبادلات					
الدخل (الاهم)	**المستوى العام للأسعار**	**سرعة تداول النقود**	**طول فترة إستلام الدخل**	**مدى إنتشار وكفاءة المؤسسات المالية في المجتمع**	**نوعية الهيكل الانتاجى للمشروعات**
والعلاقة طردية	والعلاقة طردية	والعلاقة عكسية	والعلاقة طردية	والعلاقة عكسية	والعلاقة طردية

دافع التحوط (الاحتياط) للطوارئ

ويقصد بهذا الدافع أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل انفاق المال تحسبا لأي ظرف طارئ أو غير متوقع

ويري كينز أن الطلب على النقود بدافع التحوط يعتمد أيضاً على مستوى الدخل كعامل رئيسي. ويأخذ المنحنى نفس شكل منحنى الطلب لدافع المعاملات موضحا العلاقة الموجبة (الطردية) بين الجانبين. وبالتالي، لا علاقة لسعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع التحوط

محددات الطلب على النقود بدافع التحوط			
الدخل (الاهم)	**درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع**	**درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال وكفاءة الجهاز المصرفي**	**طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به**
طردية	**طردية**	**عكسية**	**ينخفض الطلب على النقود بدافع الاحتياط عندما يسود التفاؤل**

دافع المضاربة

ويقصد كينز بهذا الدافع مفاضلة الأفراد بين العوائد والتكاليف المترتبة نظير الإحتفاظ بنقودهم في شكل سائل، وبين توظيف نقودهم في بدائل أخرى، تدر عليهم دخلاً (أرباح أو فوائد) مثل الأسهم والسندات. يعتبر كينز أول من أشار لهذا الدافع وتميز به عن من سبقوه، نظرا لأنه يربط هذا الدافع مع سعر الفائدة بعلاقة **عكسية** (سالبة)

محددات الطلب على النقود بدافع المضاربة		
سعر الفائدة (الاهم)	**الخبرة و استقرار الأسواق النقدية والمالية**	**طول فترة التوقع**
عكسية	كلما زادت الخبرة لدى المضاربين، وزادت قدرتهم على التوقع بنجاح وكلما كانت ظروف هذه الاسواق أكثر استقرارا، كلما انخفض الطلب على نقود لأغراض المضاربة	**طردية**

الطلب على النقود وفقاً لنظرية كينز يمكن التعبير عن على النحو التالي

$$\frac{M^d}{P} = f(\bar{i}, \overset{+}{Y}) \quad \text{أو} \quad M^d = MT + MP + MS$$

بحيث تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل طردية وبسعر الفائدة عكسية. بالرغم من محاولة النظرية الكينزية تلافي للعديد من الأخطاء التي وقعت بها النظرية الكلاسيكية إلا انه هناك أيضاً انتقادات وجهت للنظرية الكينزية تتمثل بالآتي:

- **لم يشير كينز للتغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة.**
- **أهمل كينز أثر سعر الفائدة في الطلب على النقود للأغراض الأخرى غير المضاربة.**
- **لم توضح النظرية آثار تغير سعر الفائدة في الأجل الطويل.**

	النظرية الحديثة في الطلب على النقود (صيغة الطلب على الأصول) ميلتون فريدمان
مقدمة	قدم ميلتون فريدمان Milton Friedman نظريته في الطلب على النقود في عام 1956. وعلى خلاف من سبقوه من الاقتصاديين، اعتبر ميلتون فريدمان أن النقود هي أحد المكونات البديلة للثروة. كما اعتبر أن الطلب علي النقود لا يختلف عن الطلب على أى نوع من الأصول المالية أو المادية الأخري. وقد اعتمد ميلتون فريدمان في صياغة نظريته في الطلب على النقود، على نظرية الطلب على الأصول، فجاءت معادلته في الطلب على النقود على النحو التالي **صيغة نظرية الطلب على الأصول** $\frac{Md}{p} = F[yp, rd - rm](re - rm)(\pi - m)$
تفسير نظرية الطلب على الأصول	يري فريدمان أن هناك علاقة طردية بين الدخل (يقصد به الدخل الدائم) والطلب على النقود. والدخل الدائم هو معيار للثروة استحدثه فريدمان والذي يمثل العائد السنوي على الثروة المملوكة للشخص ممثلة في: (المدخرات + الدخل الحالي + القيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل) كما يري فريدمان أن الطلب على النقود يتحدد بمستوى تكلفة الإحتفاظ بالنقود. وتتمثل هذه التكلفة في سعر الفائدة ومعدل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية. وبالتالي كلما زادت تكلفة الإحتفاظ بالنقود من خلال إرتفاع قيمة هذين العاملين أو أحدهما، كلما قلت رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود. وعلى ذلك فان العلاقة بين تكلفة الإحتفاظ بالنقود والطلب عليها تعد علاقة عكسية وأخيرا يري فريدمان أنه في حالة ارتفاع العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الإحتفاظ بالنقود، فإن الفرد يفضل هذه البدائل على الإحتفاظ بالنقود، مما يقلل من طلبه على النقود، من جانب آخر، وهو ما يعكس نسبة التضخم التي تمثل ضريبة الاحتفاظ بالنقود. فإذا توقع الفرد إرتفاع مستوى الأسعار في المستقبل وتناقص القوة الشرائية للنقود، فإنه سيفضل شراء السلع على الاحتفاظ بالنقود، وهذا يعني تناقص الطلب على النقود **إذن حسب هذا التفسير يتوقف الطلب على النقود على ثلاثة عوامل:** - **الدخل الدائم والعلاقة بينه والطلب على النقود طردية.** - **أسعار الأصول البديلة (الأسهم والسندات) والعلاقة بينها والطلب على النقود عكسية** - **الإشباع المتحقق من النقود نتيجة للصرف منها على المعاملات والعلاقة بينها والطلب على النقود عكسية**